

وكالة المغرب العربي تفوز بجائزة «تراث وإعلام»

مراكش - فازت وكالة المغرب العربي للأنباء، بجائزة أفضل وكالة أنباء عربية لعام 2019 في فئة «تراث وإعلام» خلال الدورة الرابعة من جوائز «جي تو إت غلوبال أوردز».

وحازت الوكالة على هذه الجائزة لإسهامها في الحقل الإعلامي الوطني والعربي، وقال المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء، خليل الهاشمي الإدريسي، إن إشادة المجتمع المهني العربي بتميز الوكالة المغربية للأنباء كأفضل وكالة أنباء في العالم العربي لعام 2019، «أمر يثلج الصدر»، مشيراً إلى أن هذا الاعتراف جاء في الوقت المناسب، لأنه يتزامن مع الذكرى الستين لتأسيس الوكالة.

وأضاف الإدريسي أن «هذه الجائزة التي تكرم فريقاً ومشروعاً، تبرز وتثمن الإنجازات الملموسة للوكالة، لذلك نعتبر هذا التتويج مستحقاً».

من جهته قال الأمين العام للجائزة، عبدالله عبد الكريم، إن الجائزة التي فازت بها وكالة المغرب العربي للأنباء تشكّل «اعترافاً بالجهود الجبارة التي تبذلها هذه المؤسسة الرائدة، التي تضطلع بدور طلائعي على الساحة الإعلامية العربية. وأشار إلى المهني التي تتمتع بها وكالة المغرب العربي للأنباء، وتميز منتجاتها وتغطيتها الإعلامية الواسعة التي تشمل كافة بقاع العالم».

وأضاف أن هذه الجائزة، التي تم إطلاقها عام 2016، تهدف بالأساس إلى تعزيز الإنجازات وتشجيع التميز في مجال المبادرة والتدبير في مختلف المجالات على الصعيد العربي، وكذلك المساهمة في تعزيز القدرات والمعرفة في العالم العربي.

كما أحرزت شخصيات ومؤسسات مغربية وعربية جوائز في مختلف فئات جوائز «جي تو إت غلوبال أوردز». وفي المجالات «G2T AWARDS»، في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والرياضية في العالم العربي.

وتملك وكالة المغرب العربي للأنباء 12 فرعا محليا وشبكة دولية تضم 13 فرعا، وتلعب دورا مركزيا في المشهد الإعلامي الوطني والإقليمي.

وعملت في السنوات الأخيرة على تطوير عملها وتنوع إنتاجها الإعلامي لتلبية مطالب جميع مكونات المجتمع، كخدمة عمومية، حيث تزود جمهورها بخبر يتسم بالمدققة والموثوقة والقرب، بما يتوافق مع هدفها المتمثل في أن تكون رائدة على المستوى الأفريقي ونشطة على المستوى الدولي، وبخمس لغات (العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية) على مدى أربع وعشرين ساعة وطيلة أيام الأسبوع.

وتتوسط الوكالة على شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف المحمول، وعلى الإنترنت وفي الساحة العمومية عبر موقعها (ماها 24 تي في). وبفضل شبكة مراسليها على المستويين المحلي والدولي، أصبحت مصدرا مهما للخبر الوطني والإقليمي.

«حرب تكسير العظام» بين الصحفيين والنواب

حملات متواترة وخطابات كراهية تهدد سلامة الإعلاميين



لا تراجع عن حرية الصحافة

أسسها حرية الإعلام وتركيز الهيئات الدستورية. ودعت كافة الصحفيين والعاملين بالقطاع الإعلامي إلى التضامن والتصدي لكل «محاولات الترهيب»، والتمسك بأخلاقيات المهنة الصحفية وقواعدها. وأكدت أن التداول في الشأن الإعلامي وتقييمه أمر مطلوب في مجتمع ديمقراطي، تعديدي، شديدة على أن ذلك لا يكون إلا في إطار نقد بناء يهدف إلى الارتقاء بتجربة الإعلام الحر في تونس.

ونبهت الهايكا، في جانب آخر، إلى أن مختلف قراراتها ومواقفها نابعة عن إرادة مجلسها الجماعية ومستندة إلى القوانين الجاري بها العمل، معتبرة أن نشر صور بعض أعضاء مجلسها على شاشات بعض وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي والتحريض ضدهم بالاسم لن يكون سوى دافع إضافي للتضامن فيما بينهم.

وذكرت أن الممارسات لن تزيد الهيئة إلا إصراراً على مواصلة العمل في سبيل تكريس حرية الصحافة باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي. كما دعت، في هذا السياق، إلى ضرورة الإسراع في إقرار قانون أساسي جديد وبديل عن المرسوم عدد 116 لضمان حرية الإعلام واستقلاليتها طبقاً للمعايير التي تضمنها الدستور والقوانين المنظمة للقطاع.

«الهايكا»، رئاسة الجمهورية وأعضاء مجلس نواب الشعب إلى احترام قيم ممارسة مهنة الصحافة الحرة والنزيهة وقواعدها والالتزام بحماية الصحفيين، وإعلان الإدانة الصريحة لكل خطابات التحريض على العنف والكراهية.

وقالت الهايكا في بيان الأربعاء، إن هذه الدعوة تأتي إثر ما عاينته بعد الانتخابات التشريعية من «حملات تحريضية» استهدفت مختلف مكونات المشهد الإعلامي السلمي البصري في تونس.

وأوضحت الهايكا أن هذه الحملات تواترت وتكثفت لتتحول إلى خطابات كراهية وتحريض على العنف ضد الصحفيين ومؤسساتهم ومختلف الهياكل المنظمة للقطاع، مؤكدة أن الأخطر في هذا الأمر أن هذه الخطابات تصدر عن بعض الأشخاص الذين لهم صفة نائب في مجلس نواب الشعب.

وادانت الهيئة بشدة هذه الحملات، التي وصفتها بـ«التحريضية المنهجية»، مستنكرة للترويج من قبل بعض النواب بأن المدة النيابية 2019 - 2024 ستكون «حرب كسر عظام» بين مجلس نواب الشعب ووسائل الإعلام.

كما اعتبرت أن ذلك يشكل انحرافاً عن المهام الأساسية الموكولة لمجلس نواب الشعب والمتمثلة خاصة في تكريس قيم الجمهورية المدنية الديمقراطية وعلى

لواء النقابة العامة للإعلام، إلى نقابة الصحفيين، وعبرت أيضاً عن رفضها وإدانتها لما قام به النائب يسري الدالي من تحريض على الصحفيين، مؤكدة أن حرية الإعلام خط أحمر لا يمكن لأي كان المسّ به.

الهايكا: الأخطر في هذا الأمر أن هذه الخطابات تصدر عن بعض الأشخاص الذين لهم صفة نائب في البرلمان

ورد النائب يسري الدالي على بيان النقابة بطريقة ساخرة وهجومية في صفحته على فيسبوك، قائلاً «هذه أول مرة أعرّف أن عبارة «استعدوا لحرب كسر عظام» فيها تحريض على العنف! بصراحة كنت أظنّها عبارة رومنسية عاطفية ملائحة، بعد أن استعملها الطوبوي الأمين قدس الله سرّه (نورالدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل)، ولم تستوقف أحداً ولم تلتفت نظر نقابة الصحفيين ولا أي صحافي حسّاس وعاطفي ومرهف المشاعر!»

من جهتها، دعت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري،

يسري الدالي، ضد صحفيين وقنوات إعلامية.

وقالت النقابة إن مناقشة الشأن الإعلامي ليست مقتصرة على الصحفيين وهيكلهم وإنما هي مسؤولية الجمهور صاحب المصلحة الرئيسي في إعلام مهني وحر ومنوع وتعديدي، لكنها أكدت أن أفضل المقاربات لتقويم الاختلالات المهنية هي آليات التعديل والتعديل الذاتي أو الانتقاء إلى القضاء في أخصر المطاف بعيداً عن المقاربات الزجرية والتهديدية والترهيبة.

واعتبرت أن ما قام به النائب يسري الدالي من تهجم وتهديد للصحفيين يذكر التونسيين بأجواء عامي 2012 و2013، معبرة عن تخوفها من المنحى الإقصائي الذي تميز به خطاب بعض النواب الجدد وتعتبر الترويج بـ«حرب تكسير عظام» بين المجلس والصحفيين مؤشراً سلبياً على مستقبل علاقة مجلس نواب الشعب الجديد مع حرية الصحافة والرأي والتعبير.

وأدانت بشدة التحريض الصريح والمباشر على العنف ضد الصحفيين من قبل النائب عن ائتلاف الكرامة يسري الدالي، وأشارت إلى أنها ستدعم مجهود النقاضي من قبل الصحفيين الضحايا لضمان تبعه في قضايا يعاقب عليها القانون. كما انضمت النقابة الأساسية للإذاعة التونسية (المنضوية تحت

شجبت نقابات وهيئات إعلامية في تونس خطابات التحريض والانتقادات التي أطلقها نائبان في البرلمان التونسي، ضد صحفيين ووسائل إعلام، معلنة دعمها للصحفيين الذين قرروا مقاطعة نائبين بعد اتهامهم دون دليل.

تونس - أعلن صحفيون تونسيون عزمهم التوجه إلى القضاء، على خلفية تصريحات لنواب عن حزب ائتلاف الكرامة ضد الصحافة ووسائل الإعلام في تونس، الأمر الذي اعتبروه تحريضا يهدد سلامتهم بالإضافة إلى تهديد حرية الصحافة والتعبير في تونس.

ونشر النائب يسري الدالي تدوينة على موقع فيسبوك ذكر فيها بعض الصحفيين بالاسم، موجها إليهم اتهامات بالفساد والعمل لصالح سفارات الأجنبية ورجال أعمال ونقابات -منها الأمنية- وسياسيين، إضافة إلى استعمال الفاظ نابية ضد قناة تلفزيونية.

وتصاعدت ردود الفعل المستنكرة لتصريحات الدالي الذي لوح بـ«حرب تكسير عظام» بين المجلس والصحفيين. وقال الإعلامي محمد اليوسفي وعضو المكتب التنفيذي لنقابة الصحفيين التونسيين، على صفحته في فيسبوك، إنه قرر مقاطعة الدالي، «بعد تعدده للمرة الثانية التحريض ضده وتجييش الرأي العام بشكل يهدد سلامته الجسدية»، مضيفاً أنه كلف محامية بالشروع في الإجراءات القانونية لتقديم الشكاوى الجزائية.

من جهته، أعلن مقدم البرنامج حمزة البلومي الخميس أنه سيقاضي النائب عن ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف إثر التصريحات التي أدلى بها الأربعاء والتي وصفه فيها بالمرتزق منتهما إياه بتقاضى أموال، وذلك على خلفية قضية «فيديو الرئيس الأسبق منصف المرزوقي».

وقال البلومي إنه لم يصدر أي قرار قضائي في القضية، مُذكراً أن الفيديو الذي بثه في برنامجه (واتضح لاحقاً أنه مفبرك) تم أخذه من الإنترنت ولم يتم إنتاجه في برنامجه على قناة الحوار التونسي. كما أنه أقر بالخطأ مُذكراً بأنه اعترف عن ذلك. وطالب البلومي النائب سيف الدين مخلوف بأن يقدم للقضاء الدليل الذي يُثبت أنه مرتزق وحصل على أموال، داعياً إياه إلى التحلي بالشجاعة وقبول رفع الحصانة عنه عند دعوته من قبل القضاء.

من جهتها، أصدرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بياناً ضد ما اعتبرته تهديداً للصحفيين وسعياً لضرب حرية الإعلام والتعبير بعد التهم الذي قام به النائب عن ائتلاف الكرامة،

موجة الاستقالات تتواصل في وسائل الإعلام المقربة من حزب الله

الصحافية صباح أيوب، مسؤولة قسم الرأي، على حسابها في موقع تويتر استقالتها «تراكم أسباب آخرها أداء الجريدة في تغطية انتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر الشعبية».

كما أعلنت الصحافية في قسم الاقتصاد فيفيان عقيقي استقالتها عبر فيسبوك، «لأسباب مهنية متعلقة بتغطيتها للانتفاضة الشعبية وغيرها من الأسباب المتراكمة».

وتحت رئيس قسم الاقتصاد في الصحيفة محمد زبيب على حسابها في موقع فيسبوك، «تقدمت باستقالاتي من صحيفة الأخبار الأسبوع الماضي احتجاجاً على موقف إدارة الصحيفة من الانتفاضة وانقصامها الذي يطع مسيرتها منذ ثماني سنوات من دون أي علاج».

وقبل ذلك بأيام قدمت الصحافية جوي سليم من القسم الثقافي استقالتها لأسباب ذاتها.

وتعدّ التظاهرات ضد الطبقة السياسية، التي بدأت في 17 أكتوبر غير مسبوقه في لبنان كونها عمت كافة المناطق اللبنانية من دون أن تستثني منطقة أو طائفة أو زعيماً.

خصوصاً بعد موقف الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله الذي حذر من تورط جهات خارجية في الحراك. وأعلنت

ناقدا للتظاهرات المطالبة بتغيير الطبقة السياسية احتجاجاً على فسادها وعجزها عن حل المشاكل، تبلور

للأسبوع الثالث على التوالي. وقد أعلن أربعة صحفيين عن استقالاتهم تباعاً من الصحيفة التي تعتمد موقفاً



آخر المستقلين

الواضحة. وأضافت المصادر أن المشاكل الإدارية داخل القناة المحسوبة على حزب الله بدأت منذ فترة، وهي ليست جديدة، إذ سبق لإعلاميين بارزين أن قدموا استقالاتهم مثل علي هاشم، وهو أحد مؤسسي القناة، إضافة إلى عبدالرحمن نور، وحازم كلاس، وسلمى الحاج.

من جهتها، أعلنت ديمسا صادق هذا الأسبوع الاستقالة من قناة «أل بي سي. أي»، متهممة القناة باستبعادها عن الهواء «لأسباب سياسية».

وأقرت بارتكاب ما أسمته «خطأ إدارياً» في وقت سابق، اعتذرت عنه وتلقت عقوبتها بقبول. لكن صادق قالت في منشور إعلان الاستقالة عبر حساباتها على مواقع التواصل إن «الاستبعاد» تجدد بعد أحداث الريف، وحادث سرقة هاتفها.

وأشارت إلى تبليغها الاعتراض من إدارة القناة على طيبة تغريداتها وتناولها قصر بعيداً في وقت سابق.

وكان لجريدة «الأخبار» القريبة من حزب الله نصيب كبير من استقالات الصحفيين، احتجاجاً على مقاربة الصحيفة للحركات الشعبية ضد الطبقة الحاكمة التي تجتاح لبنان

بيروت - أكد صحفيون أن توالي الاستقالات في وسائل الإعلام اللبنانية المقربة من حزب الله والتي وقعت ضد الحراك الشعبي، تكشف أن خطابها فقد القدرة على التأثير حتى على العاملين لديها، خصوصاً في هذه الفترة الحساسة التي تعيشها البلاد.

وقبل أيام أعلن سامي كليب الإعلامي البارز في قناة «المباين» استقالته، وقال في تغريدة على صفحته في تويتر، «انسجاماً مع أفكاري وقناعاتي وضميري، استقلت (...) من قناة «المباين» متمنياً لها دوام التقدم والنجاح».

ولاحقاً أعلنت الإعلامية لينا زهرالدين استقالتها هي الأخرى من القناة، عبر منشور على صفحتها في فيسبوك، قالت فيه «انطلاقاً من اللحظات التاريخية التي نعيشها، رأيت واجباً عليّ تقديم استقالاتي من قناة «المباين»، متمنيةً الاستمرارية لها، وللشعب مستقبلاً أفضل، والله ولي التوفيق».

وتحدثت مصادر من داخل القناة عن أن استقالة كليب وزهرالدين قد تركت شاعراً كبيراً، ما جعل القناة تعاني من عدة مشاكل ومن غياب الاستراتيجية